

قرار رئيس الجمهورية

بإنشاء وظيفة في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٧

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - تنشأ في ميزانية السنة المالية ١٩٥٧/١٩٥٦ القسم ٤ (هبات مختلفة) الفرع ٤ (النيابة الادارية) باب ١ (ماهيات وأجرومرتبات) وظيفة من الدرجة الأولى بالكادر الفني العالى بمتوسط ١٠٥٠ ج سنويا .  
وتؤخذ تكاليف هذه الوظيفة من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ )

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ قسم ١٠ (وزارة الداخلية) باب ٢ (مصروفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٢٠٥,٥٠٠ ج (مائتان وخمسة آلاف وخمسمائة جنيه) لتسوية التجاوزات في بعض بنود هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث من ميزانية الفصل ١ (الديوان العام) .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ )

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ قسم ١ (ديوان رئاسة الجمهورية) باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٨,٨٢٥ ج (ثمانية عشر ألفا وثمانمائة وثمانون وخمسة وعشرون جنيها) لتسوية ثمن ١٥ سيارة شفروليه جديدة مستخدمة في زيارات رؤساء الحكومات الأجنبية والضيوف المعظم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاعتماد المدرج لتجديد المركبات بالباب الثالث من ميزانية القسم ١٦ (وزارة المواصلات) فرع ١ (الديوان العام) .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ )

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥

رئيس الجمهورية

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥٦/١٩٥٥ قسم ٢٣ (مصروفات تصفية حالة الطوارئ) اعتماد اضافي قدره ٦٠,٧٠٠ ج (ستون ألفا وسبعائة جنيه) لتسوية التجاوزات في بعض اعتمادات هذا القسم .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثالث (أعمال جديدة) من ميزانية القسم ١٠ (وزارة الداخلية) فصل ١ (الديوان العام) .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية والاقتصاد تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ صفر سنة ١٣٧٦ ( ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٦ )

جمال عبد الناصر